الولاء القبلي في ليبيا ـ تحديات أمام بناء الديمقراطية (2011-2025)

أحمد الصويعي الناعس*
قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان ، جامعة صبراتة ، ليبيا
الايميل: ahmed.alnaes@eco.sabu.edu.ly
تاريخ الاستلام 12/ 6 / 2025م تاريخ القبول 1 / 10 / 2025م

Tribal Loyalty in Libya: Challenges to Democratic Building (2011–2025)

Ahmed Al-Suwaie Al-Naes - Department of Political Science - Faculty of Economics and Political Science, Sorman - University of Sabratha

Abstract
Tribal loyalty in Libya represents one of the most significant challenges to the democratic transition since 2011. This loyalty has played a decisive role in reshaping political and social power balances, deepening political divisions, weakening state institutions, and hindering national reconciliation efforts. However, the tribal structure may also serve as a stabilizing factor if reoriented to support the project of state-building. This study aims to analyze the impact of tribal loyalty on Libya's democratic transition during the period (2011–2025), focusing on the challenges it poses and the potential opportunities for employing it in fostering reconciliation and building democracy.
Keywords: Tribal Loyalty – Tribe – Libya – Democratic Transition.

الملخـــــــص:
يُعد الولاء القبلي في ليبيا أحد أبرز التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي منذ عام 2011. فقد شكّل هذا الولاء عاملًا مؤثرًا في إعادة تشكيل موازين القوى السياسية والاجتماعية، وأسهم في تكريس الانقسام السياسي، وإضعاف مؤسسات الدولة، وإعاقة جهود المصالحة الوطنية. ورغم ذلك، فإن البنية القبلية يمكن أن تتحول إلى عنصر فاعل في تحقيق الاستقرار إذا ما أُعيد توظيفها بشكل يخدم مشروع بناء الدولة الحديثة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الولاء القبلي على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا خلال الفترة (2011-2025)، مع التركيز على التحديات التي فرضها، والفرص الممكنة لاستثماره في دعم المصالحة وبناء الديمقراطية.
الكلمات المفتاحية :الولاء القبلي – القبيلة - ليبيا – التحول الديمقراطي.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

المقدمة:

تُعدّ ليبيا من الدول التي تميزت عبر تاريخها الحديث والمعاصر بترابط النسيج القبلي وتغلغله في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية. فالقبيلة لم تكن مجرد إطار اجتماعي لتنظيم العلاقات والتكافل بين الأفراد، بل مثلت على مدى عقود طويلة ركيزة أساسية في بناء السلطة وتوزيع النفوذ والموارد. ومع سقوط النظام السياسي في عام 2011، ودخول البلاد في مرحلة انتقالية معقدة، برز الولاء القبلي كعامل رئيسي في تحديد مسارات الأحداث، سواء على مستوى بناء التحالفات أو تأجيج الصراعات، مما جعل منه أحد التحديات الجوهرية أمام مساعي إرساء أسس الدولة الديمقراطية الحديثة.

إن خصوصية الحالة الليبية تكمن في كون الولاء القبلي يتجاوز كونه مجرد انتماء اجتماعي أو ثقافي، ليصبح محددًا جوهريًا للولاءات السياسية، وموجّهًا للسلوك الانتخابي، بل وأداة فاعلة في إدارة النزاعات أو تغذيتها. وقد أدى ذلك إلى تعميق الانقسام السياسي والاجتماعي، وإضعاف مؤسسات الدولة الوليدة، وعرقلة جهود المصالحة الوطنية. وفي المقابل، لا يمكن إنكار ما تمتلكه البنية القبلية من قدرة على لعب دور إيجابي إذا ما أُعيد توظيفها في إطار وطني جامع، باعتبارها رصيدًا اجتماعيًا يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار وبناء الثقة بين المكونات المختلفة.

إشكالية البحث:

رغم مرور أكثر من عقد على انطلاق مسار التحول الديمقراطي في ليبيا عقب أحداث 2011، ما تزال القبيلة والولاءات القبلية تلعب دورًا محوريًا في إعادة تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي. مما جعل من الصعب إرساء مؤسسات دولة حديثة قائمة على المواطنة وسيادة القانون. ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى أسهم الولاء القبلي في إعاقة مسار التحول الديمقراطي في ليبيا ؟

فرضية البحث:

الولاء القبلي في ليبيا أسهم بشكل مباشر في إعاقة مسار التحول الديمقراطي، حيث أدى إلى تعزيز الانقسامات الاجتماعية والسياسية، وتقويض قدرة المؤسسات الديمقراطية على التأسيس والاستمرار.

أهداف البحث:

1. تحليل مفهوم الولاء القبلي ودوره إعادة تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي في ليبيا بعد 2011.

2. الكشف عن العلاقة بين الولاء القبلي و التحول الديمقراطي.
3. إبراز التحديات التي فرضها الولاء القبلي أمام بناء مؤسسات الدولة الحديثة.
4. استكشاف فرص توظيف البنية القبلية كعنصر داعم للمصالحة الوطنية والاستقرار السياسي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب:

1. **الأهمية العلمية :**تسهم في سد فراغ بحثي يتعلق بدراسة أثر الولاء القبلي على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا بعد عام 2011، إذ لم تحظَ هذه المرحلة بتحليل معمق يربط بين البنية القبلية ومتطلبات بناء الدولة الديمقراطية.
2. **الأهمية العملية :**تساعد نتائج الدراسة في فهم طبيعة التحديات التي تعيق استقرار الدولة الليبية، وتقديم رؤى يمكن أن تفيد صانعي القرار في وضع سياسات تدعم المصالحة الوطنية وتحد من الانقسامات.
3. **الأهمية الوطنية :**تعزز من الوعي بأهمية إعادة توظيف البنية القبلية في إطار وطني جامع يخدم بناء الدولة الحديثة بدلًا من تكريس الانقسام.

حدود البحث:

1. **الحدود الزمنية :**تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 2011 الى 2025.
2. **الحدود المكانية :**تركز الدراسة على ليبيا.
3. **الحدود الموضوعية :**تتناول الدراسة أثر الولاء القبلي على التحول الديمقراطي في ليبيا.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** لتحليل الظاهرة موضوع البحث من خلال وصف الولاء القبلي في ليبيا وخصائصه، ثم تفسير أثره على التحول الديمقراطي , بالإضافة الى **المنهج التاريخي** لتتبع جذور الولاء القبلي ودوره في تشكيل البنية السياسية والاجتماعية في ليبيا عبر المراحل المختلفة، وصولًا إلى المرحلة المعاصرة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

اختلف الباحثون في مجالي العلوم الإنسانية والاجتماعية حول تحديد مفهوم **القبيلة**، فرغم الانتشار الواسع لاستخدام هذا المصطلح، إلا أنه لا يوجد توافق حول دلالته ومعناه بالضبط. ومن خلال متابعة مختلف التعريفات المرتبطة بالقبيلة، يمكن التعرف على خلفيات هذا المفهوم ومنطلقاته التي أسهمت في تعددية معانيه.

تجدر الإشارة إلى أن العرب يمتلكون **تراثًا قبليًا غنيًا**، إذ كانت القبيلة وحدة اجتماعية محورية رافقت مراحل التاريخ العربي المختلفة، واستمرت بدورها الفاعل حتى الوقت الحاضر في مناطق متعددة. وقد أولى اللغويون والباحثون اهتمامًا كبيرًا بمصطلح "القبيلة"، فكتبوا فيه مؤلفات عدة تناولت جوانبه المختلفة. (1)

تتنوع تعاريف القبيلة باختلاف الزوايا التي يُنظر منها إليها، وتعددت مفاهيمها تبعًا لتعدد أدوارها في المجتمع. فوفقًا لتعريف أول، تعتبر القبيلة نسقًا في التنظيم الاجتماعي يضم عدة جماعات محلية، مثل القرى والعشائر، وتقيم في إقليم محدد، ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة قائم على مجموعة من العواطف الأولية.

أما في تعريف آخر، فالقبيلة هي تجمع من الناس، كبير أو صغير، يسكنون إقليمًا معينًا، ويتحدثون اللغة نفسها، وتربطهم علاقات اجتماعية خاصة متجانسة ثقافيًا.

ويعرفها تعريف ثالث بأنها وحدة اجتماعية متماسكة ترتبط بإقليم محدد، ويعتبرها أعضاؤها كيانًا ذا استقلالية سياسية (2)

أولا ـ مفهوم الولاء القبلي و وأسبابه : الولاء في اللغة الملك، والقرب والقرابة والنصرة، والمحبة، والطاعة، والإخلاص." وتدور معاني الولاء في اللغة حول خمسة معان أساسية، هي: السيادة، والقرابة، أو العصبية والنصرة، أو التأييد والصحبة، أو المعاشرة والمحبة. (3) ، وقد وردت كلمة "ولاء" في القرآن الكريم أيضًا للدلالة على معنى القرابة، قال تعالى: (**وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ الله كان على كل شيء شهيدا**)، وقوله سبحانه وتعالى: (**وإني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأتي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا**).(4)

اصطلاحا: الولاء هو جوهر مركزي وداخلي في المكون القبلي، ومن دونه لا تكون القبيلة قبيلة، ولا يقوم بنيانها. والولاء هو الآلية الداخلية التي تجعل القبيلة لحمة واحدة، وكتلة اجتماعية قوية ومؤثرة.

الولاء القبلـــــي يقوم على حاجات الأفراد الأساسية، فالولاء للقبيلة يغذي نفسه بنفسه من داخل القبيلة، وحيث أن القبيلة تتمركز على مفهوم "**الغنيمة**"، وما يتحصل عليه الفرد من منفعة هو عائد ومكافأة للولاء للقبيلة، وبالتالي فالغنيمة هي التي تحكم مفهوم القبلية.

مفاهيم مترابطة مع الولاء القبلي:

العصبيـــــة هي فكرة مركزية في القبيلة بامتياز، وهي ناجمة عن الالتحام بين الأفراد عبر النسب والقرابة، وتتجسد في المناصرة والمغالبة والتضامن مع مكونات القبيلة.

تربط أفراد القبيلة ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أفراد القبيلة، وبالتالي المصلحة المشتركة هي الأساس الفعلي للعصبية.

التعصب هو عامل فرقة وليس عامل وحدة، لأنه يخلق أجسادا اجتماعية لها ولاءاتها الخاصة، وبالتالي تتنافر وتتصارع، وهذا منحى سلبي، يقسّم مكونات المجتمع إلى أجزاء متعارضة ومتصارعة، ويكون الولاء القبلي هو الطاقة التي تغذي الصراعات بين مكونات المجتمع القبلي.(5)

الهوية القومية هي البناء السياسي والاجتماعي الذي يربط الأفراد بأمة واحدة تقوم على فكرة أرض مشتركة وتاريخ ولغة وثقافة في معظم الدول العربية الحديثة. والهوية القومية ظهرت كجزء من حركات الاستقلال التي انتعشت بعد فترة الاستعمار في منتصف القرن العشرين.(6)

يُعد الولاء القبلي من الظواهر الاجتماعية العميقة الجذور في المجتمعات التقليدية، ولا سيما في المجتمع الليبي، حيث شكلت القبيلة وحدة أساسية في التنظيم الاجتماعي والسياسي عبر التاريخ. وقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم الولاء القبلي، فتعددت التعريفات وتنوعت زوايا النظر إليه بحسب السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي.

يركز **ابن خلدون** في دراسته للقبيلة على **النسب** بمعناه الواسع والرمزي، وما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء داخل الجماعة القبلية. ويؤكد كذلك على **دور المكان والأرض**، التي تشكل محور التحام الجماعة وتعزز شعور الانتماء.

ويشير ابن خلدون إلى أن **الخطر الخارجي**، سواء كان ناجمًا عن عصبية زاحفة من خارج القبيلة أو عن تدخل سلطة مركزية، يعمل على توطيد الانصهار داخل الجماعة القبلية ويزيد من تلاحمها الداخلي. كما أن علاقات القرابة والتحالف بين أعضاء القبيلة تؤدي أحيانًا إلى إقامة فوارق بين المجموعات القبلية المختلفة، مما يسبب التنافس والصراع على الموارد ومصادر العيش. ومن هنا، يكتسب المجتمع القبلي طابع الصراع الدائم والمستمر نتيجة لهذه الديناميات الداخلية والخارجية. (7)

ويتميز النظام الاجتماعي العربي القبلي بأهمية تاريخية، ومن العسير على أي باحث في التاريخ العربي قبل الإسلام أن يصل إلى حقائق جازمة، ما لم يفهم جيدا ويستوعب تركيبة المجتمع العربي وتطوره عبر العصور، بما في ذلك أشكال الولاء عند العرب قبل الإسلام.

أسباب التجمع القبلـــــي:

يمكن التعرف على القبيلة وأسباب التجمع القبلي من خلال أهم سماتها، والتي تتمثل فيما يلي:

1ـالمكونات الأساســـية للقبيلة: لقيام القبيلة لابد من توافر ثلاث مكونات رئيسية :المكان المحدد، اللغة الواحدة، والحضارة المشتركة .فإذا فقدت القبيلة أحد هذه المكونات، فقدت شرطًا أساسيًا من شروط وجودها.

2-الانتماء الاجتماعـــي والتماسك: نتيجة لإقامة جميع أعضاء القبيلة في مكان واحد، واشتراكهم في لغة واحدة، وخضوعهم لأنماط حضارية مشتركة، تنشأ بينهم مظاهر التعاون والود، ويقوى شعورهم بالانتماء إلى المجتمع القبلي الواحد. ويظهر هذا التماسك بشكل جلي في الطقوس الدينية والمناسبات الجماعية، خصوصًا في أوقات الخطر، حيث يشارك ممثلون عن مختلف الوحدات الاجتماعية الفرعية مثل الأسرة، البطن، والعشيرة.

3-**التنظيمات الشكلية للقبيلة:** تضم القبيلة عدة تنظيمات تهدف إلى تعزيز وحدتها واستمرار وجودها. ومن أهم هذه التنظيمات التنظيم السياسي، حيث يرأس القبيلة شخص يحظى باحترام الجميع، ويشاركه في إدارة شؤون القبيلة مجلس يُعرف باسم مجلس القبيلة.

4-السمات المورفولوجية للقبيلة: من الناحية الشكلية، تتميز القبيلة ببساطة التركيب سواء من حيث عدد السكان أو كثافتهم، أو حركة الهجرة الداخلية والخارجية، أو عدد المؤسسات الاجتماعية. وعلى الرغم من هذه البساطة، فإن القبيلة تتفرع إلى وحدات أصغر مثل المعشر، العشيرة، البطن، والفخذ، والتي تُشكل جميعها فروعًا للقبيلة.

5-**الوحدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية:** تشكل القبيلة وحدة متكاملة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وتميل إلى الانغلاق على نفسها من الناحية الثقافية، مع وجود تواصل محدود مع القبائل المجاورة أو المجتمعات الخارجية. (8)

يمكن القول إن السمات المميزة للقبيلة—من حيث الانتماء إلى مكان واحد، الاشتراك في اللغة والحضارة، التنظيم الداخلي، والبنية الاجتماعية البسيطة والمتفرعة—تؤسس لأساس متين **للولاء القبلي** .فهذه العناصر تعزز شعور الأفراد بالانتماء والولاء للجماعة، وتجعلهم مستعدين للدفاع عن مصالحها وحماية وحدتها في مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية. وبذلك، يصبح الولاء القبلي ليس مجرد شعور اجتماعي، بل قوة رابطة تؤثر في السلوك الجماعي، وتلعب دورًا محوريًا في تماسك القبيلة واستمرارها عبر الأجيال.

ثانيا: مفهوم التحول الديمقراطي وتفسير الموجات المتعاقبة

شهد العالم عبر تاريخه الحديث موجات متعددة من التحول نحو الديمقراطية، وهو ما تناوله صموئيل هنتنغتون في كتابه الشهير *الموجة الثالثة من الديمقراطية* (*Democracy's Third Wave*)، حيث أشار إلى وجود ثلاث موجات رئيسية، تخللتها

موجتان مضادتان .(**Two Reverse Waves**) وقد فسر هذا التحول باعتباره انتقالًا من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية في فترات زمنية مختلفة.

الموجة الأولى (1820-1926):

بدأت في عشرينيات القرن التاسع عشر واستمرت قرنًا تقريبًا، ارتفع خلالها عدد الدول الديمقراطية إلى 29 دولة. غير أن هذه الموجة عرفت انتكاسة مع صعود موسوليني إلى السلطة في إيطاليا عام 1922، حيث تراجع عدد الديمقراطيات إلى حوالي 12 دولة بحلول عام 1942.

الموجة الثانية (1945-1962) :

جاءت عقب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وارتفع عدد الدول الديمقراطية إلى 36 دولة سنة 1962. لكن سرعان ما شهدت العملية الديمقراطية تراجعًا جديدًا بين 1960 و1975، خاصة في أمريكا اللاتينية، حيث تدخل الجيش في البيرو عام 1962 لتغيير نتائج الانتخابات، وتكررت الانقلابات في البرازيل (1964)، بوليفيا (1964)، الأرجنتين (1966)، الإكوادور (1972)، الأوروغواي وتشيلي (1973). وبحلول منتصف السبعينيات انخفض العدد إلى 30 دولة فقط.

الموجة الثالثة (1974-1980) :

انطلقت من البرتغال بعد انهيار النظام الاستبدادي في أبريل 1974، لتشمل إسبانيا، ثم امتدت إلى أمريكا اللاتينية، الفلبين، وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا والمجر. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في عدد الديمقراطيات، حيث قُدر عددها عام 1996 بحوالي 117 دولة. (9)

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الانتقال الديمقراطي ينطوي في بعديه الاجتماعي والسياسي على تغيير جذري في علاقات السلطة ضمن المجال السياسي، وكذلك في العلاقات الهرمية داخل المجتمع. ويأتي هذا نتيجة لطبيعة الانتقال الديمقراطي المعقدة والصعبة، إذ يعتمد على تغيّر تدريجي وبطيء لمختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة. ومن خلال هذه العملية يمكن تجسيد قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات الدستورية، بما يخضع لقواعد إجرائية محددة تضمن استقرار النظام الجديد.

وفيما يتعلق بالتعريفات والتصورات الخاصة بالانتقال الديمقراطي، يمكن تلخيص أبرزها كما يلي:

- **آلان توران :(Alain Touraine)** يرى أن الانتقال الديمقراطي عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع، وغالبًا بعد صراع سياسي طويل الأمد.

ويستند توران في تعريفه إلى منظور جول ميغدال(Joel Migdal) ، الذي يؤكد على أن عملية الانتقال الديمقراطي تحدث ضمن التفاعل بين الدولة والمجتمع خلال فترة زمنية قد تكون طويلة أو قصيرة، حسب الظروف.

- **أندريان تشارلز :(Andrian Tcharlez)** يعرف الانتقال الديمقراطي بأنه عملية تغيير النظام القائم وآليات صنع السياسة العامة المتبعة، بمعنى الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي، ويشمل هذا التغيير مختلف مكونات الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.(10)

حيث تقوم عملية التحول الديمقراطي على مجموعة من الأسس التي تضمن نجاحها وترسيخها في المجتمع. ولعل أول هذه الأسس هو استيعاب كافة الجماعات السياسية والاجتماعية، حتى تنشأ قاعدة ديمقراطية ذات جذور مجتمعية عميقة. كما أن صياغة الدستور يجب أن تتسم بالشمول، بحيث تُدمج فيها مختلف القوى السياسية والشرائح الاقتصادية والولاءات الدينية والانتماءات العرقية والإثنية، ليكون الدستور معبراً عن الجميع ومملوكاً لهم دون استثناء، وهو ما جسدته تجربة جنوب أفريقيا كنموذج بارز في هذا الصدد. ولا يقل عن ذلك أهمية ضرورة الوصول إلى إجماع وطني حول القضايا الجوهرية، بما يكفل أن يحمي الدستور مصالح وحقوق كافة الجماعات الاجتماعية في المجتمع.

وفي السياق ذاته، يظل إنشاء آليات فعالة لحل الصراعات والخلافات الاقتصادية والاجتماعية والدينية على مستوى الوحدات الاقتصادية والمجتمعات المحلية خطوة محورية، توازيها الحاجة إلى وجود هيئة مستقلة محايدة، مكونة من شخصيات غير حزبية تحظى بثقة المجتمع، تتولى الإشراف على الانتخابات. ويُعزَّز ذلك بوضع قواعد واضحة وإجراءات دقيقة للعملية الانتخابية، مع إنشاء محكمة مختصة للنظر في الطعون والقضايا المتعلقة بها، فضلاً عن إعداد قوائم انتخابية سليمة وتحديثها بشكل دوري، وربما التفكير في إدخال أنظمة حديثة كالتصويت الإلكتروني.

ولا يمكن تجاهل أهمية إصلاح الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلة مؤسساتها، بما يضمن تغيير أيديولوجيتها المهنية وتوجيهها نحو خدمة مجتمع ديمقراطي، وهو ما يستدعي إدخال إصلاحات جذرية على مناهج كليات الشرطة وبرامجها التدريبية. وإلى جانب ذلك، يقع على الأحزاب السياسية واجب التحلي بالصدق في ولائها للمبادئ الديمقراطية، بينما يتعين على الدولة أن تضمن شروط المنافسة السياسية النزيهة، من خلال توفير التمويل العادل،

وضمان النفاذ المتكافئ إلى وسائل الإعلام، والالتزام بالحياد بين مختلف القوى المتنافسة. (11)

ثالثا: تأثير الولاء القبلي على بناء الديموقراطية

تعتمد إرادة الديمقراطية بشكل أساسي على الوعي بأهميتها، ويقاس هذا الوعي بقوة تأصيلها في الفكر والثقافة، وفي المرجعية الحضارية العامة. وفي الواقع، لم يحقق الإنسان العربي المعاصر بعد القطيعة الضرورية مع فكر ما قبل الحداثة السياسية، وما زال الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر في مجمله يميل إلى معارضة الديمقراطية، سواء بشكل صريح أو ضمني.

وعندما لم تكن الديمقراطية مستهدفة بذاتها مباشرة، كانت مجرد تأجيلها أو صرف النظر عنها أو تحريف مفهومها كافية لإقصائها من دائرة الاهتمامات التي تشكّل وعي المجتمع. ومن ثم، فإن الخطوة الأولى لتأسيس الوعي بالديمقراطية تتمثل في الكشف عن الكيفيات التي استخدمت لتأجيلها أو تهميشها أو تحريفها، سواء بصورة مباشرة أو ضمنية، وذلك لفهم العقبات الفكرية والثقافية التي تواجه إدراك قيم الديمقراطية في السياق العربي المعاصر.(12)

حيث ان البنية القبلية في ليبيا وعلى الرغم من محاولات لتفكيك بعض آلياتها، لا تزال ذات حضور فاعل، وبخاصة في مستويات الفعل الاجتماعي والسياسي والثقافي؛ وذلك لتمكين النظام للبنى القبلية ووضعها ضمن أجنداته، وتحالفه معها واستخدامها وفق مصالح أمنه واستمراريته، وكانت من نتائج هذا التوجه ضعف حصيلة البناء السياسي للمجتمع المدني الليبي، وهشاشة التنظيمات السياسية الرسمية والمعارضة، التي يمكن أن تخرج منها البدائل السياسية ما بعد الثورة (13). يمكن تفسير نزوع الثورة في ليبيا إلى تهميش البنى القبلية بطبيعة هذه الثورة التي طرحت نظامًا ديمقراطيًا بديلاً، يعد بإعطاء المؤسسات المدنية الأولوية في تشكيل هوية المجتمع الجديد. وتشير طبيعة الانتماءات القبلية لأعضاء المجلس الوطني الانتقالي وقيادات الثوار إلى أن الثورة، من منظورها العام، مثلت أغلب المجموعات القبلية الليبية.

أما المواقف المنفردة التي كانت تعلن عنها بعض وسائل الإعلام، وغالبًا بما يشوبها نوع من اللبس وتضعف فيها البراءة الإعلامية، فإنها غالبًا ما كانت ردود فعل على الأحداث الدامية. وأبرز مثال على ذلك إعلان قبيلة العبيدات، التي ينتمي إليها أبوبكر يونس الذي تم اغتياله، أنها ستتولى التحقيق في حادثة الاغتيال واتخاذ الموقف الملائم.

ومع ذلك، يجب التنبيه إلى أن ما يُنسب إلى بعض القبائل خلال الأحداث المتسارعة في الفترة الأولى للثورة، وما ساد من هيمنة للإعلام الرسمي على الساحة، لا يعكس بالضرورة مواقف متبلورة لقبائل أو مجموعات محددة يمكن الاعتماد عليها في التحليل الدقيق. فالأفراد أو العائلات غالبًا ما يمثلون هذه المواقف، بينما اللافتات والشعارات التي تظهر في وسائل الإعلام، لا تعبر بالضرورة عن إجماع قبلي حقيقي (14), وعلى الرغم من التحولات السريعة في نمط العيش والتحضر الذي شهده المجتمع الليبي، ظل الأخير رهينًا للتركيبة القبلية. فالقبيلة، بصفتها مرجعية سوسيوثقافية، حافظت على مكانتها كهوية ضاغطة داخل بنية الدولة، متحركة بين الكمون والظهور حسب الظروف. ويمكن القول إن هذه الخصوصية جعلت للقبيلة دورًا مباشرًا في الروابط الأسرية، فهي تُعد شرطًا لتعريف الفرد، وأداة أساسية للترقي إلى المراكز القيادية.

لقد أسهمت مجموعة من العوامل في العودة إلى القبيلة كرد فعل على الفشل الأيديولوجي للدولة وفشل برامج التحديث، خاصة في ظل استمرار الفراغ المؤسساتي الذي شمل الأحزاب والنقابات والجمعيات وغيرها من الهياكل المدنية. فغياب هذه المؤسسات أسهم في تعزيز الاعتماد على البنى القبلية كمرجعية بديلة لتنظيم المجتمع والحياة السياسية.

كما استمر خضوع عمليات الانتداب السياسي والأمني لاعتبارات قبلية، مع صعوبة تجاوز هذا الاعتماد بسبب انتشار ظاهرة التسلح الشعبي. كذلك، أصبح الحكم يعتمد إلى حد كبير على التحالفات القبلية، مما أدى إلى تراجع دور النخب التقليدية وإلغاء التعددية الثقافية، وأسهم في سيطرة القبيلة كقوة مؤثرة في السياسة والمجتمع.(15) وبذلك، هناك العديد من الحقائق التي تشير إلى كون القبائل عائقًا في عملية بناء الدولة، كما أن هناك العديد من الحقائق التي تشير إلى أن القبائل لديها إمكانات كبيرة لحل النزاعات المستقبلية من خلال الأساليب التقليدية للاتصال وبناء السلام.

يمكن القول إنه ليس خطأ القبائل أن نظام الدولة الليبي ما بعد الثورة ضعيف أو أن العنف يتزايد. ومع ذلك، في بعض النواحي، تساهم بعض القبائل في توقف الحكومة عن طريق المطالبة بالانسحاب، والمزيد من الحكم الذاتي، والاعتراف بلغتهم وثقافتهم، ومعالجة نزاعاتهم مع القبائل الأخرى، وكلها ضمن حقوقهم كمواطنين في دولة حرة.

لم يكن الانتقال إلى الديمقراطية سهلاً أبدًا كما شهدته الثورات الفرنسية في القرن الثامن عشر وألمانيا والنمسا في القرن العشرين ومصر وتونس في القرن الحادي والعشرين.

وبهذا تستغرق العملية وقتًا طويلاً بالإضافة إلى حدوث تغيير كبير في طريقة تفكير

السكان. على المدى القصير، هناك ميزة نهائية للهياكل القبلية، لأنها توفر السلع. والخدمات الأساسية. (16)

المبحث الثاني ـ مستقبل و تحديات بناء الديمقراطية في ليبيا

أولا: التحديات التي تواجه بناء الديمقراطية

رغم الجهود المبذولة لتأسيس الديمقراطية في ليبيا، يواجه هذا المسار العديد من التحديات الجوهرية التي تعيق بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وفعالة. هذه التحديات تتراوح بين الانعكاسات الاجتماعية للولاءات القبلية والروابط الأسرية، والصراعات على السلطة، وضعف مؤسسات الدولة، إلى التأثيرات الفكرية والثقافية التي تحد من ترسيخ وعي ديمقراطي حقيقي .

1. التنوع القبلي:

يعتبر التنوع القبلي ميزة المجتمع الليبي منذ القدم، فالطابع القبلي لم ينصهر بعد في بوتقة الدولة كإطار منظم وكمنطق مؤسساتي لتسيير شؤون الشعب كأحد أركان الدولة المعاصرة، وهذا رغم تعاقب الأنظمة السياسية في تاريخ ليبيا الحديث، فالقبيلة كما سبق وأن تم ذكره عامل مهم في الحياة السياسية الليبية بحيث يتراوح تواجدها بين الإقصاء والتوظيف، وذلك بما يخدم مصالح نظام الحكم القائم، وهذا ما ظهر جليا في الفترة الجماهيرية، غير أن سوء توظيفها وتنظيمها في إطار مؤسساتي أهلها لتكون إحدى التحديات الأمنية التي تواجهها ليبيا في المرحلة الانتقالية ما بعد سقوط نظام معمر القذافي.

فهذا التنوع جعل البيئة الاجتماعية هشة وساهم في تعدد الولاءات الأمر الذي يؤدي إلى توفر البيئة المناسبة لمشاريع تقسيم ليبيا لثلاثة مناطق كما كان في العهد الاستعماري, نجد أن هذه الأقاليم كانت تقبع تحت الاحتلال الايطالي قبل انهزامها في الحرب العالمية الثانية، واحتلالها من قبل قوات التحالف وذلك لغاية 1947م، حيث منحت إدارة إقليمي برقة وطرابلس للملكة المتحدة، وإقليم فزان لفرنسا لغاية 1951م، وهو تاريخ إعلان الاستقلال الليبي تحت مسمى الإتحاد الفيدرالي الليبي الذي ضم الأقاليم الثلاث ليتم تغيير اسم البلاد إلى المملكة الليبية في 1963م، ومعه تم استبدال هذا التقسيم بتقسيم إداري جديد تحت مسمى المحافظات والبلديات .

بالعودة للمرحلة الانتقالية، فإن الوضع السياسي غير المستقر في ليبيا رغم مرور ست سنوات من انتفاضة 2011-2017، مرده اخفاق تصور القادة الجدد في تحقيق انتقال سلس مع صعوبة تجسيد الخطة الانتقالية التي رسموها رغم تعاقب الحكومات الانتقالية وهذا

بفعل الصدامات المباشرة بين الفرقاء الليبيين نظرا للتنافس بين ممثلي المجالس المنتخبة على أساس المصالح الضيقة المستندة على الانتماء القبلي أو المناطقي، الأمر الذي أنتج تحديات ما كانت لتحدث لو تم تغليب منطق الحوار والمصالحة منذ البداية على التنافس والتنازع، نظرا لتميز المشهد الليبي بالتناحر والاضطرابات والتشرذم السياسي مما يعزز احتمال الانقسام بين النخب السياسية وحتى بين المدن الليبية ، مما يرهن وحدة ليبيا ويشكك في إمكانية إبقائها موحدة.(17)

2. التحديات السياسية والاقتصادية والامنية

اولا: التحديات السياسية:

تسم البيئة السياسية في ليبيا بعد الثورة بتعدد وتعقيد كبير، الأمر الذي يفرض تحديات سياسية جوهرية على مسار بناء الديمقراطية، ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات كما يلي:

1-طبيعة حكم القذافي وما نتج عنه من تبلور طبقات سياسية منفصلة عن المجتمع، أدى إلى فقدان ثقة المواطن بالنخبة، وفقدان الثقة بين المكونات السياسية المختلفة، وهو ما يعكسه الموقف الشائع بين الليبيين: "سقط الطاغية، لكن بقيت كل مؤسساته وثقافته الاستبدادية."

2 -تمتلك معظم الأحزاب في ليبيا كتائب مسلحة خاصة بها، مما يجعل العمل السياسي مرتبطًا بالتهديد والعمل العسكري، ويقلل من مساحة التفاوض السلمي والحوار السياسي.

3-التوجهات القبلية المختلفة والبيئة الاجتماعية المتعددة جعلت من الصعب بناء سلطة مركزية قوية، قادرة على فرض سيطرتها على كافة أنحاء البلاد.

4-تبني هذا القانون كبديل للمصالحة الوطنية أدى إلى انتكاسة في مسار الديمقراطية، وزاد من الانقسامات السياسية، كما أثر سلبًا على جهود المصالحة الوطنية.

5بعد توقيع اتفاق الصخيرات، برزت مجموعة من المشكلات المعقدة التي تهدد استقرار العملية الديمقراطية,منها:

- غياب أغلبية وفد المؤتمر العام في طرابلس عن حفل التوقيع ورفضهم للمسودة، مع مطالبتهم بإعادة النظر وإدخال تعديلات لضمان تمثيل جميع الليبيين.
- إشكالية المقر العام للقيادة العامة للجيش الليبي ومقر حكومة الوفاق، مع تهديدات من أطراف معارضة للسماح بحكومة السراج بمباشرة مهامها، الأمر الذي استشعرت الأمم المتحدة خطورته على الاستقرار.

- رفض رئيسي البرلمانين في طرابلس وتبرق، نوري أبو سهمين وعقيلة صالح، للاعتراف بالاتفاق، معتبرين أن الموقعين لا يمثلون سوى أنفسهم.
- موقف دار الإفتاء بطرابلس برئاسة الشيخ الغرياني، الذي رفض الاتفاق شرعًا، مؤكدًا أن الموقعين لا يملكون ولاية شرعية لتمثيل الشعب.
- تعقيد الأزمة وتنوع الأطراف المتصارعة داخليًا وإقليميًا ودوليًا، وظهور مخاوف من إمكانية إنشاء حكومة ثالثة، أو توقيع اتفاق موازي، يهدد وحدة الدولة واستقرار العملية الديمقراطية. (18)

ثانيا- التحديات الاقتصادية:

يشكّل سقوط نظام القذافي في ليبيا فرصة تاريخية لبناء الاقتصاد الوطني على أسس قوية تتوافق مع الإمكانات الطبيعية ورأس المال البشري للبلد، وتحقق شروط الحياة الكريمة لسكانه. فمنذ عام 1969، عانت ليبيا من مركزية مفرطة للسلطة وتلكؤ في إدارة عائداتها النفطية الوفيرة، إضافة إلى غياب مؤسسات الدولة الحديثة وعدم تناغم السياسات الاقتصادية، ما أدى إلى تهالك البنية التحتية وتردي الخدمات الاجتماعية وندرة فرص المبادرة الفردية، في ظل بيئة استثمارية غير شفافة ولا تخضع لأي ضوابط قانونية. وقد شعر الليبيون بالإحباط نتيجة تدني مستويات المعيشة لفئات واسعة من المجتمع، خاصة خلال العقد الأخير، حيث اقتصرت الفوائد الاقتصادية على أبناء القذافي وعشيرته.

مع حقبة ما بعد الثورة، يأمل سكان ليبيا، الذين لا يتجاوز عددهم ستة ملايين ونصف المليون، في مستقبل أفضل، إلا أن هذه التطلعات تواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .فبخلاف تونس أو مصر، فإن المطلوب في ليبيا لا يقتصر على إصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة القائمة، بل يشمل بناءها من الصفر.

ومن أبرز هذه التحديات:

1. التحديات القصيرة المدى للحكومة الانتقالية :يجب على الحكومة مواجهة أعباء الحرب التي استمرت أكثر من ستة أشهر، من خلال تأمين الخدمات الأمنية والاجتماعية الحيوية لإعادة الاستقرار وإعادة الثقة لدى المواطنين. كما يتطلب استرداد أرصدة ليبيا المجمّدة في المصارف العالمية، والتي تتجاوز 170 مليار دولار، إدارتها بشفافية لتعزيز الأداء الاقتصادي.

2. إدارة عائدات النفط الليبيّة :ينبغي أن تتم إدارة الموارد النفطية بحكمة وشفافية، لضمان المصلحة الوطنية وتفادي النزاعات المستقبلية حول موارد الدولة، خاصة أن قطاع الطاقة يشكل نحو 60% من الناتج المحلي وأكثر من 90% من إيرادات الحكومة.
3. تجاوز النموذج الاقتصادي السابق :يحتاج الاقتصاد الليبي إلى الانتقال من الاعتماد المفرط على النفط وشبكة الريع المرتبطة بالنظام السابق، نحو صياغة عقد اجتماعي جديد يضمن اقتصادًا منتجًا يحكمه القانون والمؤسسات.
4. وضع استراتيجية تنموية شاملة :يجب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، مع ضمان احترام القانون ومبادئ المنافسة، إضافة إلى دعم المستثمرين من خلال قطاع مصرفي ديناميكي وإطار قانوني وقضائي فعال لتعزيز الثقة في المجتمع بعد عقود من انعدامها.
5. تأهيل الطاقات البشرية :على ليبيا الاستثمار في تطوير مهارات القوى العاملة لتلبية احتياجات المشاريع الاقتصادية في الصناعة والخدمات، ومواكبة متطلبات التنويع الاقتصادي، مع معالجة ضعف جودة التعليم وارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين.
6. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي :ينبغي السعي لإقامة شراكات اقتصادية مع دول الجوار، خاصة مصر ودول المغرب العربي، للاستفادة من إعادة إعمار ليبيا في المجالات التجارية والاستثمارية وتنقل اليد العاملة.(19)

ثالثا ـ التحديات الأمنية:

يشكل الاضطراب الأمني عائقًا رئيسيًا أمام عملية الانتقال وبناء الدولة في ليبيا لعدة أسباب، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. عدم قدرة الدولة الانتقالية على ضبط الوضع الأمني وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وهو ما انعكس على ضعف قدرة الحكومة المؤقتة على فرض سيطرتها وتوفير الأمن بشكل كافٍ خلال المرحلة الانتقالية، خاصة في ظل التدخلات الخارجية مثل حلف شمال الأطلسي.
2. وجود عدد كبير من الميليشيات المختلفة، والتي تتسم بالولاءات القبلية وعدم خضوعها لهيئات سياسية واضحة، ما أدى إلى صراعات مستمرة حول السلطة والمناصب، وزيادة حدة الانقسامات الداخلية.
3. سيطرة الجماعات المسلحة على الأراضي في غياب السلطات الرسمية الأمنية والعسكرية، ما أدى إلى انتشار الجريمة المنظمة والاتجار بالسلاح والمهاجرين غير الشرعيين.

4. عدم التزام بعض الفصائل المسلحة بالقوانين الوطنية، حيث اعتبرت بعض الجماعات المسلحة نفسها مسؤولة عن حماية الثورة وفق منظورها الخاص، بينما تخلى آخرون عن مسؤولياتهم تجاه الدولة ومؤسساتها.
5. تحديات الشرعية والقيادة الأمنية، إذ توجد اليوم هيئات وقوى متعددة لكل منها دوافعه ومبرراته للشرعية، رغم أن المجتمع الدولي يعترف بشرعية قيادة محددة، ما أدى إلى صراعات متكررة على تولي المناصب الأمنية الحساسة.
6. محاولات الأمم المتحدة لإضفاء طابع توافقية على القيادة الأمنية من خلال المجلس الرئاسي، إلا أن هذه المبادرات لم تنجح في حل المشكلات الأساسية، إذ بقيت حكومة الوفاق تواجه صعوبة في فرض سلطتها على جميع الجماعات المسلحة، ما يجعل الوضع الأمني هشًا ومعرّضًا للتدهور المستمر.(20)

ثانيا ـ أثر الولاء القبلي على القيم الديمقراطية والمشاركة السياسية:

تمثل الثقافة السياسية، وعلى وجه أخص الثقافة الديمقراطية، جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع، وهي بمثابة ثقافة فرعية تشكل نسقاً من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية التي تعكس طبيعة المؤسسات السياسية في الدولة واتجاه عملها,(21)حيث ان المشكل الأساسي الذي واجه المجتمعات البشرية عبر التاريخ ولا يزال قائمًا حتى اليوم هو الصراع على السلطة. فالوصول إلى الحكم ظل هدفًا تسعى إليه مختلف القوى والتيارات داخل المجتمعات، وقد اتخذ هذا الصراع أشكالًا متعددة تراوحت بين الصراع السلمي، والعصيان المدني، والصراع المسلح.

وفي جميع الأحوال، فإن الطرف الأقوى هو الذي ينجح في الوصول إلى السلطة، سواء كان هذا الطرف فردًا أو حزبًا أو طائفة أو قبيلة .وينتج عن ذلك تكوين نظام سياسي غالبًا ما يسعى إلى إضفاء الشرعية على نفسه بادعاء أنه نظام ديمقراطي يعمل لمصلحة الشعب. غير أن الواقع يبين أن الشعب يكون الخاسر الأكبر في ظل هذا الصراع المستمر، وهو ما يتجلى في بقاء حالة التوتر قائمة بين الحكام والمحكومين بمختلف صورها وأشكاله.(22).وتعني مشاركة المواطنين في النظام السياسي ومساهمتهم في ممارسة الحكم وأداء وظائفه وسير آلياته، وان المشاركة السياسية تشكل المظهر الرئيس للنظام الديمقراطي غير إن توسيع نطاقها دون التوسع بعملية المأسسة السياسية يحمل معه تهديداً خطيراً للاستقرار السياسي.(23)

ورغم تعدد وجهات النظر حول ولاءات القبائل وحدود مفهوم المواطنة لدى الفرد في إطار التنظيم القبلي السابق لنشأة الدولة الحديثة، إلا أن هناك شبه إجماع على أن ما يُسمى

بـ"ديمقراطية القبيلة" يظل نسبيًا ومحدودًا. فهي لا تعبر عن الديمقراطية بمعناها يقوم على الأعراف القبلية والعلاقات القرابية، بما يحافظ على تماسك الجماعة دون أن يفتح المجال أمام ممارسة سياسية حقيقية بالمعايير الحديثة.الحديث القائم على المؤسسات والمواطنة المتساوية، وإنما تمثل نمطًا من المشاركة الداخلية .(24)

المشاركة السياسية وتدعيم قيم الولاء والانتماء في المجتمع الليبي:

تعد القيم من الخصائص الجوهرية لأي مجتمع إنساني، إذ لا يمكن أن يقوم مجتمع دون منظومة قيمية توجه أفراده وتضبط سلوكهم. فهي تمثل الضمير الجمعي والوجدان المشترك، وتسهم في الحفاظ على وحدة الهوية الاجتماعية وتماسكها. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية القيم في دعم الولاء والانتماء وتعزيز المشاركة السياسية داخل المجتمع الليبي

1. وظائف القيم على المستوى الفردي:

تؤدي القيم أدوارًا أساسية في حياة الفرد، إذ تعمل كمعيار يوجه سلوكه في المواقف المختلفة، وتنظم اختياراته، وتحدد معايير التمييز بين الصواب والخطأ، وبين المرغوب فيه وغير المرغوب. كما تمنح الفرد إطارًا مرجعيًا ثابتًا نسبيًا، وإن كان قابلًا للتغير وفق متطلبات الواقع، مما يساعده على تحديد أولوياته وعلاقاته داخل المجتمع

2. وظائف القيم على المستوى الاجتماعي:

تلعب القيم دورًا محوريًا في استقرار المجتمع وتماسكه، حيث تساعده على مواجهة التغيرات والتحديات عبر تحديد الاختيارات السليمة التي تحافظ على كيانه. كما تمنحه أهدافًا ومبادئ عليا تشكل أساسًا للعقيدة الجماعية، وتربط أجزاء المجتمع ببعضها ليبدو متماسكًا ومنسجمًا. وتعمل القيم أيضًا على إرساء أسس عقلانية للنظم الاجتماعية، وتقي المجتمع من النزاعات والأنانية، إذ تصبح المبادئ المشتركة غاية يسعى جميع أعضائه لتحقيقها.

وبذلك، فإن قيم الولاء والانتماء لا تمثل فقط روابط اجتماعية، بل تعد عاملًا أساسيًا في تدعيم المشاركة السياسية، بما يضمن الحفاظ على وحدة المجتمع الليبي واستقراره.(25)

ثانيا- مستقبل التحول الديمقراطي في ليبي.:

ان استخدام الديمقراطية كشعار عام لكسب مزيد من الوقت والحفاظ على القيم والمصالح والممارسات القديمة نفسها، لا يبشر بخير، إذ لا يوجد أمل حقيقي في نجاح الديمقراطية أو في الخروج من المأزق القبلي والمناطقي المستمر، خاصة إذا اعتُبر أن الديمقراطية الناقصة، بالمعنى الصحيح، تعني انتقاصًا من شرعية الديمقراطية نفسها، لأنها تعكس

عجز النظام عن استيعاب الصراع وحل المشكلات والتوترات والتناقضات بالطرق السلمية والاحتكام إلى الرأي العام.

لذلك، لإعادة بناء شرعية الدولة المهددة بالانهيار، يجب رفض فكرة الديمقراطية الناقصة والعمل ضمن الشرعية الحقيقية على أسس ديمقراطية سليمة .إن زيادة حظوظ التحول الديمقراطي تعتمد بشكل مباشر على النجاح في إصلاح الدولة نفسها .فنجاح أي نظام اجتماعي وسياسي في ترسيخ الأسس التي تمنح المجتمع الأمل في الاندماج الوطني والمساواة وتكافؤ الفرص، يعزز قبول المواطنين بتوزيع عادل للسلطة، بدل الاحتكار والتستر اللذين يشكلان جوهر الدكتاتورية.

وتجاوز هذه الأزمة يتطلب مشاركة الجميع في المسؤولية والمبادرة والبذل والعطاء، لضمان أن تتحول الديمقراطية من شعار شكلي إلى ممارسة حقيقية تخدم مصالح المجتمع بكامله.(26)

حيث جرت وقائع مؤتمر التحول الديمقراطي في المرحلة الانتقالية خلال فترة يمكن اعتبارها نقطة تحول رئيسية في مسار الثورة المصرية. ففي النصف الثاني من شهر يوليو، موعد انعقاد المؤتمر، اتسعت الهوة بين المجلس العسكري وقطاع واسع من قوى معسكر الثورة، حتى تجاوز الخلاف إلى حد الصدام أو العداء الصريح. في الوقت نفسه، ظهر شقاق آخر بين القوى الإسلامية التي أصرت على الالتزام بنتائج استفتاء 19 مارس، القاضي بتقديم إجراء الانتخابات البرلمانية على كتابة الدستور، وقطاع من القوى الليبرالية واليسارية التي طرحت فكرة التوافق حول مبادئ حاكمة للدستور وآلية تشكيل الجمعية التأسيسية المخولة بصياغته قبل الانتقال إلى الانتخابات.

ومع اشتداد هذه الخلافات، عادت العديد من الإجراءات القمعية التي كان يُظن أنها قد تراجعت، وأطلّت لغة التخوين من جديد، بعد أن كانت قد اختفت عقب تنحّي مبارك. وفي خضم هذا الاضطراب، تفاقمت أزمات العنف الطائفي واتخذت منحى خطيرًا ألقت بظلالها على عملية الانتقال برمتها، كما ظهر في أحداث ماسبيرو يوم 9 أكتوبر 2011.

إضافة إلى ذلك، شهدت الفترة تغيرًا دائمًا في الاصطفافات الحزبية إلى الحد الذي تعذّر معه فهم الخريطة السياسية بوضوح قبل أيام من بدء المعركة الانتخابية. وكانت هذه التحولات تلوح في الأفق منذ انقسام معسكر الثورة خلال الاستفتاء على التعديلات الدستورية، حيث سعى الجيش، مدعومًا في هذه المرحلة المبكرة بالتيارات الإسلامية، إلى الانفراد بإدارة المرحلة الانتقالية ورفض كل الأطروحات التي كانت تهدف إلى منع تحول

المؤسسة العسكرية إلى طرف في صراعات المرحلة الانتقالية، بدل أن تظل ضامنًا لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي. (27)

ثالثا ـ فرص متاحة لإتمام عملية التحول الديمقراطي، والنقاش فيهما هما الأمن والمصالحة الوطنية.

ثمة سوانح عديدة يمكن اغتنامها على نحو يعزز عملية التحول الديمقراطي، تذكر منها الحوار الوطني والدستور التوافقي، والمساندة الدولية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والمجتمع المدني الفاعل. وتداركًا منا لضيق المقام، سوف نعنى تحديدا بالسائحتين الأوليين، دون أن نقصد من ذلك التقليل من أهمية سائر السوانح التي سبق أن تناولناها في سياق حديثنا عن التحديات.

حوار وطني

الحوار هو العنصر الحاضن لكل تجربة ديمقراطية، وحين تغيب ثقافة الحوار تقل فرص التحول الديمقراطي، إذ يُعد الحوار سبيلًا للتوافق النخبوي والمجتمعي. ويُعد التوافق مبدأً مركزيًا في أي منظومة ديمقراطية. وثقافة الحوار تعني الاستعداد المبدئي لدى قطاعات واسعة من الشعب لتبادل الآراء والأفكار والرؤى، وللوصول إلى نوع من التوافق حولها، مع الامتناع عن اللجوء إلى العنف أو أي وسيلة من وسائل الإكراه المادي أو النفسي في فرض هذه الآراء والأفكار والرؤى. ويجب أن يسود ثقافة الحوار في أي مجتمع، بحيث يكون غالبية أبنائه على قدر كافٍ من النضج المعرفي والوعي الأخلاقي، ليتمكن كل فرد من إدراك أن الرأي الذي يدافع عنه ليس سوى فرضيته الخاصة.

وأظهر آخر استطلاع أجرته جامعة بنغازي في يونيو 2014 أن الحوار الوطني يحظى بدعم الليبيين، خصوصًا فيما يتعلق بالملفات الأمنية والمصالحة الوطنية. وهناك أغلبية ساحقة ترى أن الحوار الوطني هو الأداة المناسبة للتوافق حول الهوية الوطنية، وقواعد العمل السياسي، والقيم السياسية المشتركة، فيما ترى أقلية ضرورة اشتراط الميثاق الوطني على وحدة التراب الليبي، وسيادة القانون، وحرمة الدم الليبي، والعدالة الاجتماعية، وتطبيق مبدأ التسامح والتوافق، والمواطنة المتساوية، والتداول السلمي للسلطة، وعدم الإقصاء، والهوية الإسلامية الوسطية، ونبذ العنف.

ولا سبيل لإعادة النسيج الاجتماعي المتضرر سوى الحوار المستمر، وليس التدافع المسلح، ويجب أن يكون هناك من هو قادر، إن وجد، على وقف الحرب الأهلية ومسلسل الاغتيالات والاختطاف والانتهاكات الحقوقية، ومعالجة حالات الانقسام والتشرذم التي

أصابت المشهد السياسي الليبي. باختصار، الحوار الوطني هو فرصة الليبيين الأخيرة والضامن الوحيد لاستمرار عملية التحول الديمقراطي.

دستور توافقي

لتوافق هو عملية تقريب وتجسير لوجهات النظر والمطالب والمشاريع بغية الوصول إلى وضع ترتضيه جميع الأطراف، وهو نسج محكم لتوليفة من الآراء تأخذ في اعتبارها حقوق وواجبات ومشاغل وهموم ومصالح الجميع. والتوافق أحد المبادئ التي يتوجب أن تحكم عملية صناعة الدستور، وثمة مبادئ أخرى يلزم أن تحكم هذه العملية، مثل التمثيل والمشاركة المجتمعية والشفافية، غير أن التوافق هو أهمها، ذلك أن الدستور الذي لا يستوفي استحقاقات التوافق سيكون معيّبًا أياً كان قدر الشفافية والمشاركة الذي روعي في صناعته، وسوف يفشل في التعبير عن طموحات وتطلعات المجتمع حتى إذا كانت الجهة التي قامت بصياغته منتخبة، ويفترض من ثم أن تمثل مختلف شرائح المجتمع.

ولنجاح أي عملية توافقية استحقاقات كثيرة، أهمها: وجود التزام حقيقي بالتوافق، وبذل ما يكفي من الجهود في سبيل الظفر به، وتشارك الجميع أهدافه والالتزام بالسعي نحو تحقيقها، وإبداء كل طرف استعدادًا مسبقًا لتغيير موقفه وإعادة تقويم احتياجاته، والنقاش حول حلول بديلة قد لا تحقق كل رغباته، والثقة في نزوع كل الشركاء نحو الخلاص إلى قرارات توافقية، والتعبير بأمانة عن الرغبات والحاجات، ومشاركة الجميع بشكل فاعل في صنع القرار.

ونتاج كل ذلك، في حالة الدستور التوافقي، ما يمكن وصفه بالإرادة الجمعية التي تتكيف مع حاجات كل فئات وشرائح المجتمع، بما يصاحبها من إحساس بملكية الدستور وشعور بمسؤولية الدفاع عنه. وهذه الإرادة جمعية بالمعنى الحقيقي لا المجازي، كونها تتجسد في النهاية في قرارات شاركت في صياغتها كل الأطراف.

إن صياغة وثيقة دستورية واحدة من أهم أطوار عملية التحول الانتقالي، ولا شك أن الليبيين قد اتخذوا خطوات مهمة صوب تحقيق هذه المهمة. غير أن الدستور، ما لم يكن توافقيًا، قد لا يجد من يحميه، فيكون مجرد أوراق تنص على تداول سلطات لا سلطان لها، وتشير إلى قوانين لا تُطبق وحقوقًا لا تُصان. (28)

في الختام، يتضح أن الفرص المتاحة لإتمام عملية التحول الديمقراطي، ولا سيما الأمن والمصالحة الوطنية، تمثل العمود الفقري لضمان نجاح هذه العملية في ليبيا. فالأمن يشكل شرطًا أساسيًا لإرساء الاستقرار ومنع الانزلاق نحو الفوضى، بينما تمثل المصالحة الوطنية أداةً لتجاوز الانقسامات التاريخية والحدّ من النزاعات القبلية والسياسية، وضمان

مشاركة جميع شرائح المجتمع في العملية السياسية. ولا شك أن اغتنام هذه الفرص، جنبًا إلى جنب مع تعزيز الحوار الوطني وصياغة دستور توافقية، يرسخ دعائم دولة ديمقراطية قادرة على استيعاب الصراعات وحل التوترات بالطرق السلمية، ويحقق للمجتمع الليبي الاستقرار والاندماج الوطني، ويحول الديمقراطية من شعار إلى ممارسة حقيقية.

الخاتمة:

أظهرت الدراسة أن التحول الديمقراطي في ليبيا بعد عام 2011 واجه تحديات جوهرية كان الولاء القبلي من أبرزها. فالقبيلة بما تحمله من وزن اجتماعي ورمزي ظلت مهيمنة على السلوك الفردي والجماعي، مما انعكس على طبيعة المشاركة السياسية، وإرساء مؤسسات الدولة، وبناء الهوية الوطنية الجامعة. وقد تبين أن الولاء القبلي، على الرغم من كونه جزءًا أصيلًا من البنية المجتمعية الليبية، أسهم بشكل ملحوظ في إبطاء مسار التحول الديمقراطي وإرباكه، حيث أدى إلى تغليب الاعتبارات الضيقة على المصلحة الوطنية، وأضعف من فرص بناء نظام سياسي حديث قائم على قيم المواطنة والتعددية وسيادة القانون. وفي المقابل، بيّنت النتائج أن إعادة توجيه الولاء القبلي ضمن إطار وطني جامع يمكن أن يشكل رافعة مهمة لدعم الديمقراطية إذا ما أُحسن استثماره.

النتائج:

1. الولاء القبلي أسهم في تعطيل مسار التحول الديمقراطي عبر تغليب الانتماءات القبلية على الانتماء الوطني.
2. ظل السلوك الانتخابي والتحالفات السياسية في ليبيا مرهونًا بالانتماءات القبلية أكثر من البرامج أو الأيديولوجيات السياسية.
3. القبيلة لعبت دورًا في إضعاف استقلالية المؤسسات الديمقراطية الناشئة، حيث طغت الولاءات التقليدية على الولاء المؤسسي.
4. استمرار قوة الولاء القبلي حال دون تشكل وعي جمعي ديمقراطي قائم على مبادئ المواطنة.
5. رغم الآثار السلبية، فإن القبيلة يمكن أن تصبح عنصرًا داعمًا للتحول الديمقراطي إذا جرى دمجها في مشروع وطني شامل يعيد تعريف الولاء بما يخدم الدولة الحديث

بيان تضارب المصالح

يُقــر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــش :

1. الأحمر، أ. هـ. (2017). القبلية وبناء الدولة المدنية الحديثة في ليبيا. *مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والاجتماعية*، (4)، 58. مسترجع من https://khsj.elmergib.edu.ly/ بتاريخ 25-7-2025.
2. جبلي، ع. (د. ت.). القبيلة والمجتمع: قراءة في أدوار القبيلة السعودية المعاصرة وتأثيرها الداخلي. مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، ص 6. تمت زيارته بتاريخ 25-7-2025.
3. باخشوين، ف. (د. ت.). أشكال الولاء القبلي عند العرب قبل الإسلام. كلية الآداب – قسم التاريخ – جامعة الأميرة نورة، ص 4. تمت زيارته بتاريخ 25-7-2025.
4. القرآن الكريم. سورة النساء، الآية 33؛ سورة مريم، الآية 5.
5. مركز الجبهة الوطنية للدراسات. (2023، 11 أكتوبر). مسترجع من : https://jabhastudies.com/2023/10/11/٪، تمت زيارته بتاريخ 26-7-2025.
6. شُبّاك ميديا. (2021، 21 يوليو). الهوية الجماعية: كيف تصيغ المجتمعات الأفراد؟ متاح على : https://shobbakmedia.com/الهوية-الجماعية-كيف-تصيغ-المجتمعات-ال/، تمت زيارته بتاريخ 26-7-2025.
7. بوطالب، م. (2002). سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، الحمراء، ص 56. تمت زيارته بتاريخ 26-7-2025.
8. القاعدي، س. (1990). البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص 9-10. تمت زيارته بتاريخ 26-7-2025.
9. الوحيشي، ع. (2015). دراسة نظرية في التحول الديمقراطي. *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية*، (2)1، 56. تمت زيارته بتاريخ 26-7-2025.
10. أزروال، ي. (2019). الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل. *مجلة آفاق علمية*، (3)11، 17. تمت زيارته بتاريخ 26-7-2025.
11. المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي. (د. ت.). تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً، ص 15. متوفر عبر : https://fanack.com/wp-content/uploads/2014/archive/user_upload/Documenten/Links/Egypt/Cairo_Report_WEB_AR.pdf، تمت زيارته بتاريخ 26-7-2025.
12. الجابري، م. (2006). الديمقراطية وحقوق الإنسان. *مجلة كتاب في جريدة*، العدد 95، 13. تمت زيارته بتاريخ 28-7-2025.
13. عزالدين، م. (د. ت.). أزمة الهوية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. جامعة الأسمرية الإسلامية، ص 578.

14. أو شريف، ي. (2016). تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 100. تمت زيارته بتاريخ 28-7-2025.
15. التير، م. (1992). مسيرة تحديث المجتمع الليبي: مواءمة بين القديم والجديد. بيروت: الدراسات الاجتماعية، ص 9. تمت زيارته بتاريخ 29-7-2025.
16. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2021، 3 أغسطس). دور القبلية في تعزيز أو إعاقة بناء الدولة الجديدة منذ ثورة فبراير. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*. مسترجع من: https://hajmarkiz.org/2021/08/0
17. نور الهدى بن بتقة. (2017). إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012–2016. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، ص 245-246. تمت زيارته بتاريخ 26-7-2025.
18. حمزة بن يوسف. (2016). تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011–2015. جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 60-62. تمت زيارته بتاريخ 26-7-2025.
19. التحديات الاقتصادية بعد الثورة. (2020، 9 سبتمبر). تم استرجاعها من https://carnegie-mec.org/2011/10/03/ar-pub-45663، تمت زيارته بتاريخ 28-7-2025.
20. بوغازي، ن. (2020). القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا. جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، ص 70-72. تمت زيارته بتاريخ 26-7-2025.
21. الاتحاد الإماراتية. (2025). القبيلة والقيم الديمقراطية... أية علاقة؟ *الاتحاد*. متاح عبر: https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/30245، تمت زيارته بتاريخ 26-7-2025.
22. مولود زايد، د. (2007). علم الاجتماع السياسي. بنغازي: الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب – دار الكتب الوطنية، ص 91-92. تمت زيارته بتاريخ 26-7-2025.
23. زياد حمد، أ. م. د. (2024). آثار وأبعاد الديمقراطية في إرساء دولة القانون. *مجلة الجامعة العراقية*، 68(1)، 380. تمت زيارته بتاريخ 26-7-2025.
24. الرشيدي، م. (د. ت.). دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت. جامعة الشرق الأوسط، ص 27. تمت زيارته بتاريخ 27-7-2025.
25. شريحة، إ. (2024). المشاركة السياسية كآلية لترسيخ قيم الانتماء والولاء في المجتمع الليبي. *مجلة شروش*، (4)، 58-57. تمت زيارته بتاريخ 28-7-2025.
26. عسكر، م. (2022). ليبيا ومعوقات التحول الديمقراطي منذ 2011. *مجلة الإعلام والفنون*، 10، 256-255. تمت زيارته بتاريخ 29-7-2025.
27. عبدالرحمن، ع. (د. ت.). المرحلة الانتقالية: الخلفيات، التناقضات، وسيناريوهات المستقبل. متوفر عبر: https://cihrs.org/wp-content/uploads/2011/12/%.pdf
28. المغيربي، ز.، &الحصادي، ن. (د. ت.). التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات وآمال وفرص. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ص 19-20.